Journal of Language Teaching, Literature & Linguistics (JLTLL), **Vol. 5. No. 1** (2022), pp. 83–106.
© Bonyan Pouya Pajooh Andisheh Institute (BPPAI), 2022. This is an Open Access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution licence (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/), which permits unrestricted re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the originalwork is properly cited.

Avoidance of Ambiguity between Arabic grammar and text linguistics [In Arabic]

Abdul Salam Al-Sayed Hamed[1 *]
1 Associate Professor, Department of Arabic Language, College of Arts and Sciences, Qatar University
***Corresponding author:** abdulsalamh@qu.edu.qa

DOI: 10.22034/JLTLL.2021.528524.0

Received: 25 Dec, 2020 *Revised: 21 Mar, 2021* *Accepted: 28 Apr, 2021*

ABSTRACT

Arabic syntax -which is about a sentence- contains the means and rules that guarantee the determination of the meaning and contribute to the security of confusion through different verbal and moral clues; in addition to the methods and tools that enable understanding the meaning. However, the problem is not with what the context and clues guarantee to clarify and indicate; rather, it is concerned with what went beyond - such as reference in its various forms - which requires more general means and overall semantic principles. Undoubtedly, the consideration of the linguistics of the text leads to the development of tools towards the semantic sentence and the creation of passages and dialogues between them. This issue would have a noticeable effect on devising many foundations and principles that lead to an optimal understanding of the overall meaning of the text, and solving a lot of ambiguities unless the ambiguity or multiplicity of the possibilities of meaning is an intended quality, an intended artistic creation and an enrichment of meaning. Examples on this issue include the foundations of relationships between sentences and images of sequences of paragraphs, principles of textual interpretation, receptive and reading strategies, semantic equivalence and its relationship and significance to the stylistic choice.

Key words: Avoidance of Ambiguity, Sentence Grammar, Text Linguistics, Meaning, Reference, Coherence.

من اللبس بين النحو العربى ولسانيات النص

عبد السلام السيد حامد [۱*]

۱. أستاذ مشارک قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

*** الكاتب المسؤول Email:** abdulsalamh@qu.edu.qa

DOI: 10.22034/JLTLL.2021.528524.0

تاريخ الاستلام: ١٤٤٢/٠٥/١٠ **تاريخ المراجعه:** ١٤٤٢/٠٨/٠٧ **تاريخ القبول:** ١٤٤٢/٠٩/١٥

الملخص

النحو العربى – وهو نحو جملة – فيه من الوسائل والقواعد ما يكفل قدرًا كبيراً من تحديد المعنى والإسهام فى أمن اللبس، وذلک عن طريق القرائن اللفظية والمعنوية المختلفة، يضاف إلى ذلک ما فى صور الاستعمال وأدواته من طرق تمكين المعنى والاحتياط له. وليس الإشكال هنا فيما يتكفل السياق والقرائن ببيانه والدلالة عليه من أقرب طريق، إنما الإشكال فيما جاوز ذلک – كالإحالة بصورها المختلفة – مما يحتاج إلى وسائل أعم ومبادئ دلالية كلية. ومما لا شک فيه أن النظر إلى لسانيات النص يفضى إلى تطوير أدوات نحو الجملة الدلالية وإيجاد معابر ومحاورات بينهما، مما يكون له أثر ملحوظ فى استنباط كثير من الأسس والمبادئ التى تؤدى إلى فهم أمثل للمعنى الكلى للنص وحل كثير من إشكال اللبس والغموض فيه، ما لم يكن اللبس أو تعدد احتمالات المعنى مزيّة متوخّاة وإبداعًا فنيًا مقصودًا وإثراءً للمعنى. ومن أمثلة ذلک: أسس العلاقات بين الجمل وصور التتابع وتوالى الفقرات، ومبادئ تفسير النصوص واستراتيجيات التلقّى والقراءة، والتكافؤ الدلالى وعلاقته بالاختيار الأسلوبى ومغزاه.

الكلمات الرئيسة: أمن اللبس، نحو الجملة، لسانيات النص، المعنى، الإحالة، الانسجام (السبک).

مقدمة:

عندما نقارن بين نظرتين مختلفتين ضيقًا واتساعًا فى قضية المعنى وما يتعلق به من وضوح أو غموض ولبس، نعنى نظرة النحو العام الذى هو نحو الجملة، ونظرة ما عداه، وهو نحو النص، فإن هذا يقود إلى نظرات أخرى أرحب، ومقولاتٍ تبدو كلية من أهمها: الإحالة، والعام والخاص، والموضوع والمحمول. ولا يعنى ربط حدود

المقابلة فى قضية البحث هنا بين نحو الجملة – فى صورته العربية – ونحو النص، تقليل أهمية النظر إلى الإمكانات الأخرى للمقابلة أو نفيها، كالمقابلة فى موضوعنا بين نحو الجملة على إطلاقه والأنحاء الأخرى، كالنحو التوليدى التحويلى، والنحو الوظيفى والنحو المضمونى والعرفانى، وإنما يعنى ذلك اختيارًا بحثيًا لمجالين مناسبين يصح المقابلة بينهما بصورة جلية لما بينهما من تفاوت واضح أكثر من غيرهما.

وفى هذا الإطار المحدد لقضية البحث، تبدو لنا إشكالات تعبر عنها عدة أسئلة مهمة: ما الذى قدمه نحو الجملة فى قضية أمن اللبس؟ هل ثمة شىء غير فكرة القرائن؟ وكيف عولجت مسألة الإحالة وهى من أهم مسائل هذا الموضوع؟ أيكفى فى نحو النص معايير النصية السبعة للوصول إلى المعنى وتجنب اللبس أم وراء ذلك إضافات وطائفة أخرى من المبادئ والكليات؟ هل من الممكن أن تكون أُطُر الخطاب الخمسة عند شارول (من قال؟ وكيف قال؟ وماذا قال؟ ومتى قال؟ وأين قال؟) وما يتعلق بذلك من أكوان اعتقادية أو كامنة أو متقاربة وغيرها فى أن تكون من أهم الأسس التى يُستند عليها فى الفهم وتحديد المعنى واجتناب اللبس؟ هل من الممكن أن تكون المقارنة بين إسهام أصول الفقه قديمًا واللسانيات القانونية حديثًا من جانب – ولسانيات النص من جانب آخر، مفيدةً فى دراسة قضية أمن اللبس، على أساس أن الجانب الأول (أصول الفقه واللسانيات القانونية) يقدّمان أنموذجًا لضبط الدلالة، يقابل لسانيات النص التى تقوم على انفتاح الدلالة وتقديم أولوية ما يساعد على الفهم على ما يساعد على الجزم وتحديد المعنى بصورة حاسمة؟

يمكننا تقديم محاولة للإجابة عن مضمون هذه الأسئلة من خلال النقاط الآتية:

أولًا – الاصطلاح والمفهوم:

من الصعب أن نجد تعريفًا للبس عند النحاة، إذ جاء حديثهم عنه – فيما راجعناه – ذا طابع عملى، كقول سيبويه مثلًا: " ولا يُبدَأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنتَ تُلْبِسُ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ فى الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ. وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام" (انظر: سيبويه، ١٩٨٨، الكتاب ٤٨/١.). لكن الكفوىّ من غير النحويين فى كليّاته عرف "اللبس" بقوله: " اللّبْس: بِالْفَتْح: الْخَلْط من بَاب (ضرب) ، وَقد يلْزمه جعل الشَّيْء مشتبها بِغَيْرِهِ" (انظر: الكفوي، أبو البقاء، الكليات ٨٠٠)

أما إذا رجعنا إلى المظان الحديثة لهذا المصطلح، فإننا نجده مقترنًا بمصطلح آخر هو "الغموض". حيث يشار مثلًا إلى أن الغموض (Ambiguity) أو اللبس سمة عامة فى اللغات كلها، وقد يكون سببه احتمال اللفظ أو العبارة والتركيب لأكثر من معنى. وقد يكون بسبب التعقيد اللفظى – وهو مستهجن – كما فى قول المتنبى:

أنّى يكـــــــــــــــــــــــــــــــون أبا البـــــرية آدمٌ وأبوك والثقلان أنت محمّدُ

واللسانيون يميزون بين نوعين من الغموض: الغموض النحوى فى العبارات والجمل (كما فى إضافة المصادر وبعض بعارات النعت أو العطف)، والغموض المعجمى الذى ينشأ عن الاشتراك اللفظى بصوره المختلفة (كما فى مفردات: خال وقال ووجد وسنّ وعينْ) أو الأضداد (كما فى: جلل بمعنى عظيم أو حقير، ووراء بمعنى خلف وأمام) (انظر: الخولي، محمد، ٢٠٠١، علم الدلالة (علم المعنى) ١٤٢-١٤٥) وقد ذكر سابير "أن الرمزيين أقروا بحتمية الغموض الرمزى، لكنهم عينوا درجته النسبية بالتمييز بين رموز "الإشارة" (التى تقلّ فيها المسافة بين الرمز والمشار إليه وتتيح رخصة أقل تفسيراً)، والرموز "المكثفة" التى تتيح تفسيرات متعددة مشحونة بالانفعالات وغير متوافقة ومتزامنة فى كثير من الأحيان" (انظر: توماس أ. سلوان، ٢٠١٦، موسوعة البلاغة، ترجمة نخبة بإشراف عماد عبد اللطيف، ج١/٩٩.)

وعلى مستوى الخطاب يمكن ألا يُقبَل الغموض إذا تعارض مع التأويل المناسب، وهنا ينبغى أن نتذكر قواعد مبدأ التعاون الخاص بالحوار الفعال المتعلقة بوضوح المعنى، وبناء على ذلك قد ينظر إلى الغموض على أنه خطأ فى الأسلوب يساوى عدم الوضوح والإبهام، كما يرد فى بعض العناوين الرئيسة للجرائد. وفى بعض الاستعمالات اللغوية قد يكون الغموض أو اللبس مقصودًا لإحداث تأثير هزلى، وخصوصًا فى التلاعب اللفظى كما فى الأضاحيك والأحاجى والإعلانات.

وفى الأدب يُعدّ قصد اللبس (التلبيس) والغموض سمة أساسية أو جوهرية، والشعر مثلًا لا يقصيه بل يفضله أحيانًا، والقارئ لا يتوقع أن يُضلَّل أو يُخْدَع بل هو يُعمِل التأويل فى ذهنه أمام الاحتمالات المختلفة للمعنى. وأهم كتاب عُنى بتطبيق اللبس أو ازدواج الدلالة فى اللبس الأدبى هو كتاب الناقد الإنجليزى وليم إمبسون (سبعة أنماط من الغموض)، وهذه الأنماط هى:

أ- أن تكون الكلمة أو التركيب اللفظى محتملًا لاحتمالات مختلفة فى آن واحد.

ب- قد تتألف دلالة النص من دلالتين أو أكثر.

ت- قد يرجع الأمر إلى التورية وهى تقوم على اجتماع معنيين.

ث- قد تتعدد معانى الكلام لا لأنها تضيف معنى جديدًا، بل للكشف عن الحالة المعقدة لعقل الكاتب.

ج- قد يستقيم المجاز أو الصورة البلاغية ذهنيًا فى منتصف الطريق بين فكرتين.

ح- قد يُضطر القارئ إلى ابتداع تأويلات للتغلب على التناقض أو التضاد الظاهرى.

خ- قد يكون للكلام معنيان متناقضان فعلًا ويكشف ذلك عن انفصام فى ذهن المؤلف (انظر: وهبة، مجدي وكامل المهندس، ١٩٨٤، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ٣١٥، ٣١٦)

الغموض أحيانًا يُقيّد بدلًا من انفتاحه عند إمبسون، ومن ثم يُحصر ويُعبّر عنه بمفهوم الأضدادية (Ambivalence) (أى كون الكلمة ضدّيّة ambivalent ولها معنيان متقابلان لأنها من الأضداد، كما فى: مختار وجَوْن وقُرْء) وهذا يرتبط بالتعبير عن مشاعر المتكلم ومواقفه المتناقضة التى تستلزم الشك أو المواربة والرغبة فى الإلباس المتعمد لإخفاء الحقيقة، وبناء على ذلك ترد هذه الأضدادية بشكل وظيفى فى التداولية بحيث يكون للكلام أكثر من قوة إنجازية (انظر: وايلز، كاتي، ٢٠١٤، معجم الأسلوبيات ٥٠-٥٢، وبعلبكي، رمزي، ١٩٩٠، معجم المصطلحات اللغوية ٤٢)

وتذكر لنا موسوعة البلاغة أن الغموض يُعدّ استراتيجية ومبدأ من المبادئ التى ارتبطت بها البلاغة على مر العصور، كاللون وكتب الأقوال المأثورة والخطبة الإقناعية والجدلية والمحسنات. وتفصيل الكلام عن الغموض يتمثل فى الإشارة إلى الغموض الخبرى والغموض الرمزى، فالبلاغة فى النظريات الكلاسيكية تهدف إلى تيسير الوصول إلى اختيار ذى معنى، حتى ولو كان مؤقتًا وآنيًا من بين الاتجاهات المختلفة التى يحركها الأمر المحتمل، وبناء على هذا يصير الغموض الخبرى دعوة إلى العناية بالبلاغة وتدريسها. ومن الناحية الرمزية يُراعى أن الرموز بطبيعتها غامضة لأنها تخضع لمفارقة الجوهر، ولأنها غير ما تحيل إليه وتمثله، وقد قُدّمت إسهامات فى بحث الغموض وأثره فى هذا الشأن، من أهمها ما قدمه فى القرن العشرين كينيث بيرك (١٨٩٧-١٩٩٣) بتحليل أهمية الغموض الخبرى والرمزى وبيان الطرق التى تدعم بها الرموز الشبكة اللفظية المتوافقة داخليًا، والتى يفهم من خلالها الناس الأحداث الغامضة، وكذلك العلاقة المبهمة بين الرموز والأشياء المعنوية والمادية المشار إليها (انظر: توماس أ. سلوان، موسوعة البلاغة، ترجمة نخبة بإشراف عماد عبد اللطيف، ج١/٩٦-١٠٥، ج٣/٨٥٨.)

إن الوصول إلى المعنى غاية تحليل مستويات اللغة، ولا سيما عندما تتابع حلقات الكلام ودوائره وتتعقد أبنيته، وتصبح مجالًا لاحتمال أكثر من معنى ووجه للفهم أو تصل إلى درجة الغموض واللبس، سواء أكان ذلك على مستوى التواصل العام أم عندما ننتقل من إطار المعالجة النظرية لنحو اللغة وظواهرها، ونوّلى وجوهنا شطر النصوص للتطبيق عليها أو فهمها وتفسيرها – حيث نجد عقبات واحتمالات تعترض هذا الطريق فى بعض المواضع؛ وإنما يحدث ذلك لتعلق الأمر بالدلالة وتغير حركة الرموز والتداول، والانتقال من نسق علاقة الرموز بعضها ببعض إلى نسق علاقة الرموز بالموضوع وما تشير إليه، ونسقِ علاقة الرموز بالمستعمل أو المتلقى، حيث تتراكب المعانى وتتعقد وتتعدد مرائيها، ويكون ذلك مظنة للاختلاف فى فهمها ووقوع اللبس الذى يمكن أن

نتصور – على وجه العموم – أنماطًا متعددة له تختلف بحسب الطبيعة والحيّز والقصد، ويكون فى الدلالة والتداول، كما قد يكون فى البنية أو التركيب أو التنغيم. وليس كل التباس يعد مصدر تشويش وإشكال فى الكلام؛ لأن منه ما يعد عنصراً من عناصر التواصل البليغ؛ ولذلک على كل نظرية أن تعدّ العدة لرصد هذه الظاهرة بأنماطها ومصادرها وأن توجد الوسائل الكفيلة بوصفها وتفسيرها (انظر: المتوكل، أحمد، ۲۰۱۳، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ۱۲۹)

ثانيًا – الدراسات السابقة:

مثّل هذا الموضوع مجالًا واسعًا للنظر فى نحو الجملة، وميدانًا للحوار أحيانًا بين هذا النحو ونحو النص أو دراسته على وجه العموم، ومن أمثلة ذلک:

- تأكيد أن تحديد المعنى على وجه اليقين والقطع ليس مشغلة نحو النص؛ لأن جميع النصوص محتملة المعنى أو غير محتملة يمكن أن تكون موضوعًا للدرس فى نحو النص، ولأن هناک نوعًا من النصوص قائم فى جماله على احتمال تعدد المعنى، ومعيار القبول يتولى فحص الاحتمال والتعدد لا بهدف نفيه وترشيح معنى واحد من بين المعانى المحتملة، ولكن بهدف تشخيصه وتحليله (انظر: مصلوح، سعد، ۲۰۰٤، في اللسانيات المعاصرة، دراسات ومثاقفات۲۳۵-۲۳۹)
- جهد تمام حسان العام فى نظريته الشهيرة فى القرائن، ثم جهده فى محاولة إبطال توهم اللبس فى القرآن الكريم، حيث أشار إلى أنه قد يحدث فى غير القرآن أن يأتى الكلام مُلْبِسًا ثم لا ينتبه صاحبه إلى اللبس فيسير الكلام على صورته متعدد احتمالات المعنى، فإذا ظفر به النحوى لم يجد إلا أن يقول: فيه وجهان أو إعرابان، ومعنى ذلک أن فيه لبسًا لعدم وجود قرينة معينة لمعنى واحد، وقد ضرب على ذلک أمثلة تتشابه مع بعض ما سبق من أهم تصنيفاتها ما يعود إلى: وظيفة المصدر ، ووظيفة حرف الجر (اشتريت مزرعة لزيد – مات المجاهد فى سبيل وطنه – رغب زيد أن يغنى)، والإتباع بعد المركب الإضافى (ذهبت إلى أبناء زيد وعمر – دار الكتب المصرية) والتردد فى تحديد مرجع الضمير عند احتمال صاحب الحال: حاورته مقتنعًا بذلک، أو غير ذلک: أخبرَ زيدٌ عمراً أن أباه قادم)، ثم عقب تمام على مثل هذا بقوله: "ولكن الأمر مختلف فى أسلوب القرآن، إذ يعمد النص القرآنى إلى إيراد ما يؤمن به اللبس، فيتضح معه المعنى ويذهب تعدد الاحتمالات. وقد يكون هذا الإيضاح واحدًا مما يأتى: قرينة خارجية – آية قرآنية أخرى غير التى فى التركيب – احتراس بلفظ معين فى الآية نفسها: إما لبيان معنى نحوى لأحد الأبواب، وإما لبيان معنى معجمى لإحدى المفردات. ولقد استخرجتُ من القرآن الكريم شواهد لهذه الظاهرة من حيث وجدتُ

التركيب النحوى يسمح بأكثر من احتمال للمعنى لواحد، ولكن القرآن يحول دون اللبس بقرينة خارجية أو آية أخرى أو بلفظ معين كما شرحت ... وكانت الأسباب الداعية إلى اللبس (فى التركيب لا فى القرآن) تعود فى جملتها إلى تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد أو تعدد المعنى المعجمى للكلمة الواحدة" (حسان، تمام، ٢٠٠٦، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٣٢١، ٣٢٢)

ومن الأمثلة التى ذكرها لبيان اللبس الناشئ عن تعدد معنى الكلمة المفردة كلمة (بدا) حيث يمكن أن تكون بمعنى (ظهر وعنّ) أو بمعنى (سكن البادية)، وحين أراد النص القرآنى المعنى الأول أتبعها بما يحدد ذلك على النحو الذى فى قوله تعالى: (وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادىَ الرأى) [هود:٢٧]، وحين أراد المعنى الثانى: (وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون فى الأعراب) [الأحزاب:٢٠]. ومثال الاحتمال الناشئ عن احتمالات الوظيفة النحوية ما رجحه من أن الواو قبل "الراسخون" للاستئناف فى قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا وما يذكّر إلا أولو الألباب) [آل عمران:٧]؛ وذلك أنه يحتمل أن تكون أيضًا للعطف على لفظ الجلالة، لكن يشهد – فى رأى تمام حسان – لمعنى الاستئناف قوله تعالى: (وما يذكّر إلا أولو الألباب) وهو أهل العلم، وإنما كان يُذكّرهم إيمانهم الذى اعترفوا به (انظر: السابق ٣٢٣، ٣٢٦)

ومن ذلك أيضًا تفنيده لأكذوبة الغرانيق المتعلقة بفهم فعل "التمنى" على أنه بمعنى (قرأ) و(تلا) فى قوله تعالى: (وما أرسلنا من رسول ولا نبى إلا إذا تمنّى ألقى الشيطان فى أمنيته فينسخ ما يُلقى الشيطانُ ثم يُحكم الله آياته والله علم حكيم) [الحج: ٥٢]؛ وذلك بناء على دفع اللبس الناتج عن الأحاديث غير الصحيحة وإبقاء الفعل على معناه المشهور وهو الرغبة فى إيمان قوم كل نبى، ومن خلال الاستناد إلى التناص مع آيات أخرى كثيرة (انظر: حسان، تمام، ٢٠٠٠، البيان في روائع القرآن، ٣٢٣/٢-٣٣٨)

- ومن أمثلة معالجة هذه المسألة على وجه العموم، معالجتها فى نظرية اللسانيات الوظيفية حيث نجد الإشارة إلى تنوع الالتباس – كما أجملتُ من قبل – بحسب طبيعته وحيزه ومقصوديته. فهو من حيث الطبيعة إما أن يكون بنيويًا وإما تداوليًا وإما دلاليًا، ومثال البنيوى: ما أجملَ حُبّ هند! وأعجبتُ بأخت الجارة الشقراء. والتداولى يكون عندما يتعلق الأمر بالإحالة أو القوة الإنجازية أو الوظائف التداولية. مثال الإحالة: "تفضّل هند المسلمَ على غيره"، حيث تحتمل هذه الجملة قراءتين: تفضّل هند المعتنق للإسلام على غيره من الناس، وتفضّل هى من بين مجموع الرجال، الرجلَ المسلم على غيره. ومثال اللبس التداولى المتعلق بالقوة الإنجازية: هل بإمكانك أن تغلق الباب؟ حيث تحتمل معنى: الاستفهام الحقيقى ومعنى الطلب

والالتماس. ومثال المتعلق بالوظيفة التداولية ما يحدث عندما يوجد أكثر من محور أو متحدَّث عنه كما فى: (دخل خالد القاعة فرأى بكراً جالسًا ورآه بكرٌ فابتسم له وصافحه)، ومثال اللبس الدلالى: رأيتُ عَيْنَىْ هند؛ لأن لفظ "عينى" يحتمل العينين الحقيقيتين ومعنى الجاسوسين.

والالتباس البنيوى يُعدّ تعددًا فى البنيات المحتمَلة، أما الالتباس الدلالى فهو تعدد فى المعنى. والفرق بين اللبس الدلالى واللبس الإحالى أن الدلالى يكمن فى المفهوم، أما الإحالى فهو يكمن فى الماصدق. والفرق بين اللبس الدلالى واللبس التداولى الإنجازى يتمثل فى أن الدلالى يتعلق بمعنى العبارة أو فحواها، واللبس الإنجازى يكمن فى القوة الإنجازية التى تواكب التلفظ بالعبارة.

ومثال الالتباس فى الحيز أن الجملة قد تحتمل أكثر من قضية واحدة، مثال ذلك: (نافذة حجرة هند مغلقة) فهذه تحتمل معنى: هند نائمة، ومعنى: هند ليست فى حجرتها. وكذلك قد يكون اللبس فى المحمول (الفعل) مثل: قذف خالدٌ بكراً؛ لأن القذف قد يكون بمعنى الرمى أو الشتم (انظر: المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ١٣٠–١٣٨.)

- شغلت قضية اللبس حيّزاً واضحًا فى نظرية الوضع والاستعمال العربية من خلال معالجة صفة الإبهام بوصفها من اللوازم الوضعية لبعض الأصناف الاسمية (كالعلم والمعرف بأل والضمائر بأنواعها المختلفة وبعض الظروف) والفعلية وكل الحروف (انظر في هذا أيضًا: الفصل الثالث (أثر إبهام المعنى) في: حامد، عبد السلام، الشكل والدلالة، ص ١٦٥ وما بعدها)، وبناء على هذا عُقدت مقارنة كذلك بين العناصر المبهمة فى الخطاب بين النحو العربى والتداولية (انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج صالح، ٢٠١٢، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص٧٥–١٠٨، وص٢٢٥ وما بعدها)

ثالثًا – عناية النحو العربى بأمن اللبس:

الجملة العربية ما لم يكن هناك مجاز نوعان: قطعية الدلالة، مثل: سافر زيد، وحضر عمرو، واحتمالية المعنى، كما فى: اشتريتُ قدح ماء، وطاب زيدٌ أبًا. والسبب الرئيس فى ذلك أن طبيعة النظام اللغوى أن يكون ذا وحدات متشابكة قليلة العدد "ولكنها واسعة الاحتمالات عند أداء المعنى بسبب تشابك العلاقات، وهى فى اللغة نوعان: "علاقات وفاقية تعبر عن اتفاق وحدتين من النظام فى أمر ما، وعلاقات خلافية تتمثل فى الفروق بين وحدة وأختها من وحدات النظام، سواء أكان هذا النظام نظام أصوات أم نظام الصرف أم نظام النحو. وواضح أن الاتفاق فى أمر من الأمور يؤدى إلى الاطراد، ولكنه من جهة أخرى مدعاة إلى عدم التمييز بين الأمرين الذين حدث

بينهما الاتفاق ... أما الفروق فهى مناط تمييز وحدة من وحدة أخرى. ويمكن التعبير عن ذلک بعبارة بسيطة مثل: "الاتفاق مدعاة اللبس والفروق يؤمن معها اللبس" (انظر: حسان، تمام، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٣١٩)

ومن الجهود فى إزالة أمن اللبس، ما ذكره ابن هشام فى الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، من عدم تأمل المتشابهات، قال: "ولذلک أمثلة: أحدها: نحو "زيد أحصى ذهنًا، وعمر أحصى مالًا" فإن الأول على أن أحصى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل: أحسن وجهًا، والثانى على أن أحصى فعل ماض، والمنصوب مفعول مثل: (أحصى كل شيء عددًا). ومن الوهم قول بعضهم فى (أحصى لما لبثوا أمدًا): إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحصِيًا بل مُحْصًى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونُه فاعلًا فى المعنى كـ(زيدٌ أكثرُ مالًا) بخلاف (مالُ زيدٍ أكثرُ مال)" (انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٥٩٨-٥٩٩)

ومعنى ما سبق أن النحو العربى – وهو نحو جملة – فيه من الوسائل والقواعد ما يكفل قدرًا كبيراً من تحديد المعنى والإسهام فى أمن اللبس، عن طريق القرائن اللفظية والمعنوية المختلفة التى تتضافر حتى إنها لتسمح بخرق بعضها، بدليل بعض صور التأويل والترخص. ومثال ذلک:

ومهمهٍ مُغبرّةٍ أرجـــــــاؤهُ كأنّ لونَ أرضِه سماؤُه

أى كأن لون سمائه لغُبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة. وكذلک قول القائل:

فديتُ بنفسِهِ نفسى ومالى وما آلوکَ إلا ما أطيـــــــــــقُ

ومن هذا الباب التقارض، أى تقارض اللفظين فى الأحكام، ومن أمثلة هذا: إعطاء الفاعل إعراب المفعول، مثل: خرقُ الثوبُ المسمارَ، وقول القائل (انظر: السابق ٢/٦٩٥-٦٩٩.):

قد سالَمَ الحياتِ منه القدَما الأفعوانَ والشجاعَ الشجْعَما

يضاف إلى ذلک ما فى صور الاستعمال وأدواته من طرق تمكين المعنى والاحتياط له، مثل:

التوكيد بأقسامه وصوره المختلفة، كالحال فى قوله تعالى: (وأرسلناک للناس رسولًا) [النساء: ٧٩]، والظرف المؤكد مثل: (سبحان الذى أسرى بعبده ليلًا) [الإسراء: ١]، وإضافة الشيء إلى نفسه، مثل: (وإنه لحقُّ اليقين) [الحاقة:٥١]، وإثبات الشيء ونفى ضده كما فى: (أموات غيرُ أحياءٍ) [النحل:٢١]، ووضع الظاهر موضع المضمر، كما فى قوله تعالى: (الذين كذبوا شعيبًا كأنْ لم يغنوا فيها. الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين) [الأعراف: ٩٢]، فلو لم يكرر "شعيبًا" لقيل: الذين كذبوا شعيبًا كأن لم يغنوا فيها وكانوا هم الخاسرين" أى كأن لم يغنوا فيها وكأن كانوا هم الخاسرين وهذا يترتب عليه إثبات الغناء لهم ونفى الخسران. وكذلک استعمال ضمير الفصل بين النعت والخبر، كما فى: (إن هذا لهو القصص الحق) [آل عمران:٦٢]، واستعمال بعض الأدوات مثل: "مِن" الاستغراقية،

وتكرار "لا" النافية أو الناهية لإثبات النفى أو النهى على كل حال، مثل: ما حضر زيدٌ ولا خالد، واستعمال اللام الفارقة للتفريق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة. ومن هذا الباب أيضًا: التصريح بذكر مقتضى الكلام وعدم الاكتفاء بما تقدم، مثل: (فلا صدّق ولا صلّى. ولكن كذب وتولى) [القيامة:٣١، ٣٢]، (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) [البقرة:١٩٦]. كل ذلك بالإضافة إلى ظواهر أخرى مثل: أسلوب الاختصاص، وضرب المثل والجمل المفسرة، والبدل وعطف البيان، نحو (فأخرج عجلًا جسدًا له خوار) [الأعراف:١٤٨] ونحو: (يسومونكم سوء العذاب يُذبّحون أبناءكم ويستحيون نساءكم) [البقرة: ٤٩] (انظر: السامرائي، فاضل، ٢٠٠٠، الجملة العربية والمعنى ١٤٢-١٥٦. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٦٧٠/٢)

ورغم هذه الطرق المختلفة للاحتياط فى المعنى، تبقى مواضع تكون الدلالة فيها احتمالية، ويترك ذلك للسياق – وللنحاة جهود لا تُنكر فى هذا - لكى يوضحه ويزيل لبسه، ومن أمثلة هذا فى مستوى المفردات: اسم الفاعل والمفعول من نحو: انقاد واختار، وبعض صيغ غير الثلاثى كاسم المفعول والمصدر الميمى، وبعض صيغ المفرد وجمع المذكر السالم من المقصور والمنقوص عند الإضافة أو الجر، كما فى: قاضىً، ومُجرى الخيل ورواميها، والنسب إلى مثل: حىّ وحيّة وحياة وحيا، وكله (حيوى). ومن ذلك على مستوى النحو:

- ما يمكن أن يكون حالًا أو مفعولًا له، مثل: دعا ربه خوفًا وطمعًا.
- ما يمكن أن يكون حالًا أو نعتًا، مثل: ما رأيتُ رجلًا راكبًا.
- ما يمكن أن يكون مصدرًا مضافًا إلى الفاعل أو المفعول، مثل: أعجبنى إكرامك، وساءنى ضربك (انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية والمعنى ٧٨-٨٠).

والألغاز النحوية – رغم ما فيها من صنعة بادية وتكلف – تعطينا صورة لبعض أسباب اللبس والغموض التى من الممكن أن تتحقق وتوجد فى تراكيب الكلام، ومن ذلك أن يكون الأمر راجعًا إلى الفصل والتقديم والتأخير والإخلال بالرتبة، أو غرابة المعنى المعجمى، مثل البيت الأول فيما يأتى:

إذا جاء شهرَ الصومِ فافطِرْ على مَشْويّهِ وكُلِ النهارُ
فإنّ كبارَ آثامِ البرايا إذا قُرنتْ برحمته صغارُ

فـ"النهار" هو فرخ الحُبارى، و"شهر" ظرف، والتقدير: إذا جاء النهار الذى هو فرخ الحبارى فى شهر رمضان فأفطر على مشويّه وكُل (انظر: السامرائي، فاضل، ٢٠٠٠، الجملة العربية والمعنى ١٤٢-١٥٦. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٦٧٠/٢.)

ومما يتضح فيه الفصل والتقديم والتأخير أيضًا:

صِلْ حبالى فقد سئمتُ الجفاءُ يا قتـــــولى واحـــــــــفـظْ علىّ الإخـــــــــاءُ

فـ"يا" هنا دخلت على منادى محذوف، والنداء فصل بين المبتدأ والخبر، و"علىّ الإخاء" خبر مقدم ومبتدأ مؤخر. وتقدير البيت ومعناه: صِلْ حبالى، فقد سمئتُ، الجفاءُ قتولى يا فلان، فاصبر، فعلىّ إكرامك. وفى الجملة الأخيرة يتضح أهمية الوقف فى دفع التوهم واللبس.

ومما يتضح فيه أهمية الوقف أيضًا قول القائل:

هيهـــــاتَ قـــد سفِـــــــــهتْ أميّـــــــةُ رأيَها واستجهلَتْ سفهاؤها حكماؤُها

حـــــــــــــــــربٌ تَردّدُ بيـــــــــــــــــنهم بتشاجرٍ قـــــــد

كـــــفّـرَتْ آبـــــــــــــــــــاؤُها أبـــــنهاؤهـــا

ففى البيت الأول كلام تام ووقف عند "استجهلت" وما بعد ذلك مبتدأ وخبر، وفى البيت الثانى الكلام تم عند "كفّرت" وهو من الكَفْر ومعناه التغطّى، أى قد لبِست أميّة السلاح، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك بقوله: آباؤها أبناؤها (ابن هشام، الألغاز النحوية، ١٩٩٧، ٤٣ – ٤٧، ١١٣، ١١٤.)

وليس الإشكال هنا فيما يتكفل السياق والقرائن ببيانه والدلالة عليه من أقرب طريق – كما فى اللبس الناشئ عن بعض صور الإضافة أو النعت وغيرهما – إنما الإشكال فيما جاوز ذلك واحتاج إلى وسائل أعم واستراتجيات كبرى ومبادئ دلالية كلية، كمعايير النص الأساسية التى من أهمها التناص ورعاية الموقف والإعلامية والقبول.

إن الإحالة فى العربية – على سبيل المثال – قد تكون بالضمير أو بالإشارة أو الموصول أو المعرف بأل، وقد عولجت بوصفها من أهم وسائل السبك (cohesion) فى النص، لكن المحيل فى الاستعمال والنص قد يكون أكثر من ذلك، وكل هذا تتعدد احتمالاته أحيانًا حتى يصل الأمر إلى درجة الالتباس فى الفهم. وإذا نظرنا مثلًا إلى الإحالة بالضمير فى القرآن الكريم فسنجد أمثلة كثيرة لها، من ذلك مثلًا: (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين) [البقرة: ٤٥] فقد قيل إن الضمير فى (إنها) إما أن يعود على الصلاة أو الاستعانة أو الخطاب السابق المستغرق لخمس آيات ويتضمن أمورًا كثيرة منها ذكر النعمة والوفاء بالعهد ورهبة الله.

ومثل ذلك نجده فى الإحالة باسم الإشارة كما فى قوله تعالى: (ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهى كالحجارة أو أشدُّ قسوة) [البقرة:٧٤] فقد بين الزمخشرى أن "ذلك" إشارة إلى إحياء القتيل أو إلى جميع ما تقدم من الأشياء المعدودة الواردة فى سبع آيات تدور حول ذبح البقرة من الآية ٧٦ إلى الآية ٧٣، وهذا معناه أننا أمام إحالة إلى

خطاب عام ثاو خلف الإشارة (انظر: خطّابي، محمد، ۲۰۱۲، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب ۱۷۳-۱۷۷)

ومن أشد أمثلة الإحالة اختلافًا فى توجيهه قوله تعالى فى سورة يوسف: "قالت امرأة العزيز الآن حصحصَ الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين. ذلک ليعلمَ أنى لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدى كيد الخائنين. وما أبرّئ نفسى ..." [يوسف: ۵۱، ۵۲]. فقد اختلف العلماء والمفسرون كثيراً فى تحديد القائل الذى يحيل إليه الكلام وما يتبع ذلک من مرجع الضمير فى قوله (ذلک ليعلم ... وما أبرّئ نفسى) بين كونه يوسف عليه السلام أو امرأة العزيز.

والسؤال هنا ليس سؤالًا واحدًا بل ثمة أسئلة كثيرة، من أهمها: أيكفى نحو الجملة بقواعده ومبادئه التى أشير إلى بعضها ليحل مثل هذا الإشكال فى الدلالة وبيان الإحالة؟ أتكفى قاعدة أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور ما لم توجد قرينة تصرف عن ذلک إلى غيره كما فى الضمير فى "قالوا" فى قوله تعالى: (لقد كان فى يوسف وإخوته آيات للسائلين. إذ قالوا ليوسفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا ونحن عصبة) [يوسف:۷، ۸].

إننا لا يمكن أن نعالج مسألة الغموض فى المعنى وأمن اللبس دون أن ننظر إلى بعض المجالات التراثية الأخرى التى درست ذلک، ولا سيما دراسة الأصوليين ودراسة بعض النقاد.

فالأصوليون نظروا فى الدلالة على وجه العموم، ومن أهمية نظرهم فيها ودقة معالجتهم لها بالغ بعضهم ووصفها ووصف مباحث النحو عندهم بأنها تمثّل نحو الدلالة، فى مقابل نحو الإعراب عند النحاة ونحو الأسلوب عند البلاغيين؛ وسبب ذلک أنهم بحثوا فى كثير من أوجه الفصائل أو المعانى النحوية التى تؤدى إلى ذلک، ومن ذلک ما يدل على العموم، مثل: أسماء الشرط والاستفهام والأسماء الموصولة، ولفظ كل وأسماء الجموع المعرفة بأل غير العهدية أو الإضافة، واسم الجنس المتصل بأل الجنسية (كالرجل والسارق) والنكرة فى سياق النفى أو الشرط أو النهى. ومن ذلک فيما يدل على التخصيص: الاستثناء والشرط والصفة والغاية وبدل البعض من الكل. ومن أمثلة مسائل الاستثناء فى هذا: الاستثناء بعد جمل متعاطفة، كما فى قوله تعالى: " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِکَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِکَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " [النور: ۴- ۵]، فقد دار البحث والنظر هنا حول تحديد المستثنى منه من بين الجمل المتعاطفة الثلاث، وهى جملة "فاجلدوهم" وجملة "ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً" وجملة "وأولئک هم الفاسقون"، واختلف فى ذلک العلماء (حموده، طاهر سليمان، ۱۹۸۳، دراسة المعنى عند الأصوليين، ۱۲، ۱۳، ۴۳-۵۳.) ومن أوضح أبواب بحث الأصوليين فى الدلالة صلة بالوضوح والغموض وسائلهم فى تحديد المعنى

التى تمثلت فى ثلاث طرق هى: مراعاة المقاصد الشرعية للأحكام، ومراعاة السياق بجميع صوره، ومراعاة صور علاقة اللفظ بالمعنى.

وفى هذا ترد أقسام كثيرة، منها تقسيم اللفظ باعتبار الوضوح والخفاء إلى: الواضح والغامض، وانقسام الغامض إلى: المتشابه والمُشْكِل والمُجْمَل والخفيّ. وعند الجمهور طرق الدلالة أربعة أقسام: دلالة عبارة ودلالة إشارة ودلالة فحوى ودلالة اقتضاء. ومن حيث طرق الدلالة عند الشافعية تنقسم الدلالة إلى دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم، ودلالة المنطوق قسمان: دلالة صريحة (دلالة عبارة) وغير صريحة وهى قسمان: دلالة مقصودة باللفظ اقتضاءً أو إيماءً، ودلالة غير مقصودة باللفظ وتسمى دلالة الإشارة. أما دلالة المفهوم فهى تنقسم إلى: دلالة موافقة (الفحوى)، ودلالة مخالفة، وهى تشمل المخالفة باللقب أو الوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد (انظر: السابق، ص١٦٣-١٦٥.)

ومن الجهود التى قُدّمت على قاعدة أصولية للتغلب على مشكل الإحالة فى القرآن الكريم اقتراح أربعة مرجحات كلّيّة يمكن أن يُعتمد عليها فى تحليل نماذج الإحالات، وهى مبنية على أربع زوايا للنظر فى العلاقة بين المُحيل وقرينة إحالته أو المحال إليه، وهذه المرجحات هى:

- من جهة المطابقة: المطابِق أولى من المخالف.
- من جهة المسافة: الأقرب أولى من الأبعد.
- من جهة اتحاد النسق واختلافه: ما يؤدى إلى اتحاده أولى مما يؤدى إلى اختلافه.
- من جهة العموم والخصوص: العام أولى من الخاص.

ومن الملاحظ أن هذه الجهات لا ترد كلها مع كل إحالة، فبعضها يقتصر دوره على الضمائر وأسماء الإشارة كالمطابقة والمسافة، وبعضها يعمل مع القرينة الذكرية دون غيرها كالمسافة. ولا يمكن أن تتصف هذه المرجحات بالضبط التام؛ لأن ثمة عنصراً متغيراً لا يمكن ضبطه هو مقتضى السياق، ولأن هناك مرجحات أخرى مثل: (المُحدَّث عنه أولى بالضمير) و(حمل الضمير على غير الشأن أولى) و(الملفوظ أولى من الملحوظ) و(الأسرعُ تبادرًا إلى الذهن أولى)، و(المستنِد إلى رواية صحيحة أولى) (انظر: أنيس، تامر، ٢٠٠٨، الإحالة في القرآن الكريم: دراسة نحوية نصية ٤٢٢، ٤٢٣.)

ومن أمثلة إعمال هذه القواعد ترجيح توجيه الإحالة إلى الأقرب مراعاة للمسافة، كما قوله تعالى: "ومن يُطع اللهَ والرسولَ فأولئک مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئک رفيقًا" [النساء:٦٩]. فأولئک الثانية الأَوْلى أن تعود إلى (النبيين والصديقين والشهداء والصالحين)، وهذا هو الراجح

لقربه، بدلًا من العودة على "مَن" فی صدر الآیة. والترجیح بالقرب علی کل حال لیس علی درجة کافیة من القوة کغیره من المرجِّحات ولا سیما معتمَد الحدیث.

ومن أمثلة الترجیح باتحاد النسق ما ورد فی قوله تعالی: (أن اقذفیه فی التابوت فاقذفیه فی الیم فلْیُلْقه الیمُّ بالساحل یأخذْه عدوٌ لی وعدوّ له وألقیتُ علیک محبةً منی ولِتصنعَ علی عینی) [طه:۳۹]، حیث الأَوْلی فی الضمائر کلها أن تعود إلی موسی توحیدًا للنسق؛ حتی لا یعود بعضها علی موسی وبعضها علی التابوت، حیث إن تفریق الضمائر –کما ذکر الزمخشری – مُخلٌ بالفصاحة ولا یجوز حمل نظم القرآن علیه (انظر: السابق، ٤٣٥ – ٤٣٧)

والنقاد منهم حازم القرطاجنی الذی أشار إلی وضوح المعانی وغموضها، ورأی أن الغموض قد یکون هو نفسه غرضًا مقصودًا، وبناء علی ذلک قسم دلالة الکلام علی المعنی من هذه الناحیة إلی ثلاثة أقسام: دلالة إیضاح، ودلالة إبهام، ودلالة إیضاح وإبهام. وقد بین أن الغموض فی المعانی راجع إلی أحد أسباب ثلاثة:

أ- غموض المعانی أنفسها بسبب دقة المعنی وعمقه أو أن یکون الکلام قد بُنی علی مقدمة صُرف الفهم عن الالتفات إلیها أو أن یکون الکلام فیه کنایة أو تلویح، واضطراب صور الترکیب الذهنی أو یکون المعنی متعدد الاحتمالات.

ب- رجوع الغموض إلی الألفاظ والعبارات، کأن یکون اللفظ حوشیًا أو غریبًا أو مشترکًا أو یکون الکلام فیه تقدیم وتأخیر أو فصل، وکون العبارة مفرطة فی القصر أو الطول.

ت- رجوع الغموض إلی المعانی والألفاظ معًا، کالأقاویل التی یقصد بها الکنایات والإلغاز (انظر: القرطاجني، حازم، منهاج البلغاء، ۱۷۲-۱۷۸.)

وإذا کنا من قبل أشرنا إلی العلاقة بین أصول الفقه واللسانیات القانونیة حیث إنهما یتشابهان فی مقصد الوصول إلی الحکم وفق ضوابط محددة من منطلق محاولة ضبط الدلالة، فمما یمکن أن نذکره تأکیدًا لذلک النظر إلی مبانی التفکیر اللغوی فی القانون، وسنجدها تتمثل فی المبانی:

التصوریة، والسببیة، والتفسیریة، والتعریفیة، والشرطیة، والاستدلالیة، والتبعیة، والقطعیة (قرار، حکم، یجب، لا یجوز)، والاحتمالیة والإلغائیة، والإحالیة، والمطلقة، والتقییدیة. یضاف إلی هذا أن من أهم سمات الخطاب القانونی: الوضوح والعمق، والإیجاز والتفصیل، والمباشرة والإخبار، والشرح لا التأویل، والتحدید والفصل، وعدم الحشو والتکرار (سمیر إستیتیة، سمیر، ۲۰۰۸، اللسانیات: المجال والوظیفة والمنهج، ٤٩٧ – ٥٢٤)

رابعًا: اعتناء لسانیات النص بأمن اللبس:

مما لا شك فيه أن النظر إلى لسانيات النص يفضى إلى تطوير أدوات نحو الجملة الدلالية وإيجاد معابر ومحاورات بينهما، مما يكون له أثر ملحوظ فى استنباط كثير من الأسس والمبادئ التى تؤدى إلى فهم أمثل للمعنى الكلى للنص وحل كثير من إشكال اللبس والغموض فيه، ما لم يكن اللبس أو تعدد احتمالات المعنى مزيّة متوخّاة وإبداعًا فنيًا مقصودًا وإثراءً للمعنى. ومن أمثل هذه الأسس والمبادئ:

- **العلاقات بين الجمل وصور التتابع وتوالى الفقرات، مثل:**

– قيود الترابط بين الجمل واعتمادها على العلاقات بين المعانى أو العلاقات بين إحالات الجمل. فقد فرّق فان دايک بين الجملة المركبة نحو: (كان الطقس جميلًا؛ لذا ذهبنا إلى الشاطئ) والتتابع الجملى مثل: (كان الجو جميلًا. ذهبنا إلى الشاطئ)، وأحيانًا أخرى لا يوجد ترابط دلالى بين التتابعات، مثل: لأن الطقس كان جميلًا، يدور القمر حول الأرض.

– طرق ربط مجموع الجمل المفردة بكليات النص، كوحدة سياق المرجعية والإحالة (الإضمار، واختيار أداة التعريف، والعلاقات الإحالية والإشارية)، وتتابع الوحدات المعجمية المترابطة عن طريق إعادة الذكر والإعادة المبسطة، ووحدة البناء الزمنى والترابط الزمنى بين العناصر الأساسية المكونة للنص الواحد، ووحدة منظور الخبر الاتصالى وتحديد الموضوع والمحمول.

– الجانبين المفهومى والماصدقى وحاجتهما إلى الإدراک والمعرفة. فالنحو نظام مجرد نسبيًا ولا يتحقق إلا فى إطار وصف متكلم مثالى. وتقع العمليات النفسية الدقيقة والأبنية عند معانى المنطوقات خارج نطاق النحو، سواء أكان ذلک فى التعبير أم فى الفهم. وبناء على هذا يصف علم الدلالة كل تصورات المعنى الممكنة (الأبنية المفهومية) التى يمكن أن تعبر عنها جملٌ ما. ولهذا أيضًا يتجلى النحو فى صورته المبسطة باعتباره "نظامًا قاعديًا يربط الصور الصوتية (عبر أشكال الجملة) بمعانٍ ما. ولا يشتمل علم الدلالة على معانٍ عامة ومفهومية للكلمات والمركبات فحسب، بل يشتمل أيضًا على العلاقات بين هذه المعانى و"الواقع الخارجى"، وهذا هو ما يسمى بالعلاقات الإحالية، ومثال ذلک أن مركب "الرجل القصير" مثلًا لا يعبر فقط عن وحدة مفهومية، بل إنه أيضًا فى سياق ما يحيل إلى شخص خاص تتوفر فيه هذه القيود المفهومية. والتفسير الإحالى المتمثل فى تخصيص منطوقات معينة بوحدات الواقع (الأشياء والصفات والعلاقات) يعتمد على الفهم، وعلم الدلالة اللغوى له جانبان: مفهومى، وما صدقى، وهو محتاج معه إلى علم إدراكى لوصف عملية تفسير النص، وهذا العلم تسهم فيه – إلى جانب غيره – معرفة مستعمل اللغة بالعالم بدور مهم. [فان دايک، علم النص مدخل متداخل: [٤٣ – ٥٥].

– مفهومی المحور والتفسیر. ومفهوم "المحور" یقصد به المعلومة المعروفة التی قد تکون واقعة أو فردًا أو سمة أو علاقة، وأما "التفسیر" فهو المعلومة الجدیدة، ومن الممکن أن یتغیر المحور باستمرار فی التتابع، مثال ذلک هذه الفقرة:

" (...) أی بیتر، سافر بقطار المساء (ج۱)، کانت مریحة (ج۲). فی صباح الیوم التالی استجمّ بیتر فی مکان إجازته (ج۳). أمطرت برَدًا (ج۴). وقع الفندق علی حافة القریة (ج۵). وُجدَ منظرٌ جمیل علی الجبل (ج۶). أحسّ منذ البدایة بتحسن (ج۷) ... [فان دایک، علم النص مدخل متداخل: ۵۹، ۶۰].

- **مبادئ تفسیر النصوص واستراتیجیات التلقّی والقراءة، مثل:**

۱– القواعد الأربع لتحدید الأبنیة الدلالیة الکبری للنصوص (الحذف، والاختیار، والتعمیم، والترکیب والإدماج)، وذلک أن أهم ما تعنی به الأبنیة الکبری للنصوص هو تحدید الهدف منها والموضوع الوارد فیها. والحذف والاختیار إلغاء وحذف، والتعمیم والترکیب والإدماج إحلال واستبدال. [فان دایک، علم النص مدخل متداخل: ۸۰–۸۶]. ویتعلق بذلک هرمیات موضوع النص، وقد عرّف برینکر بناء الموضوع فی النص علی أنه ضم معلومات متفرقة إلی المعلومة الأساسیة (أی إلی موضوع النص)"

۲– مفاهیم تداولیة مثل: الفائدة والأهمیة والمناسبة (انظر: فان دیك، النص والسیاق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ۲۳۲.)

۳– علم دلالة الإحالة وما یتیحه من إعادة البناء المجرد للواقع وتصور فئات موجوداته وعلاقاتها، فالعالم "مجموعة من الوقائع، وتتکون الوقائع من أشیاء ذات علاقة محددة وعلاقات متبادلة، وترتبط العوالم الممکنة بعضها ببعض بصورة متبادلة، وذلک من خلال علاقة التبادل والانفتاح. ونری أن علم دلالة الإحالة یتیح إعادة بناء مجرد للواقع، بحیث یمکننا ربط وحدات مجردة فی اللغة (کلمات ومقولات وعلاقات) بوحدات مجردة فی الواقع الخارجی؛ وذلک من خلال المعانی المفهومیة لوحدات اللغة. وهکذا نملک العناصر التالیة لبنیة الواقع:

أ– فئة عالم ممکن (م).

ب– علاقة (ثنائیة) تحدد بالنسبة لعناصر (م) وهی التبادل والانفتاح (ق).

ت- فئة "أشياء" يمكن أن يُتحدَّث عنها، وهى المجال ... domain (ل). وفى حالة وقوع مجالات العوالم المختلفة متباينة يمكن أن نفرّق بين ل١ ول٢ ... وهى فئات تشكّل معًا المجال الكلى (ل).

ث- فئة السمات والعلامات (س).

ج- فئة الوقائع (و)." [فان دايک، علم النص مدخل متداخل: ٥٠، ٥١].

٤- معالجة المضمون على أنه مجموعة من القضايا المتكاملة المترابطة أفقيًا ورأسيًا، ومبدأ النزول (top-down)(مصاحبة النص نفسه وتحليله) ومبدأ الصعود (bottom-up) (مصاحبة العلم بالنص أى المعرفة والمعلومات المرتبطة به) (انظر: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ١٥٤ – ١٦٦)

- **التكافؤ الدلالى وعلاقته بالاختيار الأسلوبى ومغزاه:**

مما لا يُلتفت إليه رغم أهميته أن فهم المعنى ومحاولة تحقيق أمن اللبس يتوقفان أحيانًا على تعرّف الأسلوب، ومن مقتضيات ذلک:

- أنه عند وجود التكافؤ الدلالى يكون من الضرورى التمييز بين البدائل المعجمية والبدائل التركيبية حتى يُدرک المراد جيدًا.

- أن ثمة فرقًا جوهريًا بين التداولية والأسلوبية يتمثل فى أن التداولية تعنى فى الأساس بأن يكون المنطوق مناسبًا وملائمًا للسياق، والأسلوبية تتجاوز ذلک حيث تُعنى بأن يكون المنطوق مؤثرًا. [فان دايک، علم النص مدخل متداخل: ١٧٦].

- من الأهمية بمكان معرفة المُحدِّدات الأسلوبية، ومنها: حالة المتكلم الخاصة وموقفه بالنظر إلى السامع، وخصائص المتكلم الثابتة وسماته الاجتماعية وطبيعة الموقف الاجتماعى، وعلى هذا يمكن فى بعض المواقف أن يصير التفسير الأسلوبى أكثر أهمية من التفسير الدلالى –البراجماتى: أى ليس ما قيل، بل "كيف قيل" هو الذى يكون له الأهمية، أى ليس ما يريد المتكلم أن يعبر عنه أو ما يقصد إليه بمنطوقه، بل الخصائص أو السمات الأولية الأخرى للمتكلم التى تُنبه إلى الأهمية الخاصة للسامع (انظر: فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ٢٠٠١، ١٨٠، ١٨١)

حصاد البحث

كشف البحث فی مباحثه وثناياه جملة من النتائج من أهمها:

١- إذا كان أمن اللبس غاية نحو الجملة وأمارةُ ذلک تحقيق الفائدة، فإن لسانيات النص والخطاب – فيما يبدو - غايتها تحقيق الترابط والانسجام (السبک والحبک)، ومن أهم وسائل الوصول إلى ذلک النظر فی أمور من أهمها – إلى جانب الفائدة – الإحالة والمناسبة والأهمية.

٢- إذا كان تحديد المعنى على وجه اليقين ليس مشغلة نحو النص؛ لكونه مقصودًا فی بعض السياقات ووجوه الاستعمال، أو استراتيجية مهمة أحيانًا ولا يُعدّ مصدر تشويش وإشكال بل إنه من عناصر التواصل البليغ - فإن هذا ينبغی أن يقيّد بالنص الأدبی أو سياقات معينة؛ لأن مستوى النص العام أو الخطاب الأصل فيه تجنب اللبس والسعی إلى فهم المعنى بكل سبيل. وأما القول بأن أسلوب القرآن مثلًا يشتمل على إيراد ما يُؤمن معه اللبس خاصة عند الاستئناس بالتناص، فإن هذا يظل اجتهادًا مقيّدًا لا يمكن إطلاقه.

٣- من عناية النحو العربی بأمن اللبس تناول ضوابط الأبواب النحوية وقواعد التوجيه والإشارة إلى ما يسمح بالترخص فی بعض الاستعمالات، وبيان طرق تمكين المعنى والاحتياط وأثر السياق. وفی رأينا أن بقاء بعض الوظائف النحوية محتملة للتداخل بينها فی الاستعمال وعند التوجيه لا يُعد من اللبس، وأن الألغاز النحوية باب من أبواب قصد التلبيس والغموض للتعليم والرياضية الذهنية.

٤- الإحالة بصورها المختلفة من أهم مواطن اللبس والغموض، ولا يكفی فی حل إشكالاتها إسهام نحو الجملة العربی، بل لا بد من طرق أبواب أخرى - كجهود الأصوليين – والإكمال عليها، وقد قُدّمت اقتراحات تطبيقية جيدة فی هذا السياق تقوم على مراعاة المطابقة والمسافة واتحاد النسق والعموم والخصوص.

٥- لسانيات النص من أهم المجالات الحديثة التی ينبغی أن يُفاد منها فی حل مشكل أمن اللبس. ومما تقدمه هذه اللسانيات فی ذلک ثلاثة أسس عامة، الأول: بيان علاقات الجمل وصور التتابع وتوالی الفقرات وطرق ربط مجموع الجمل بكليات النص، وما يتعلق ببعض المفاهيم مثل: "المفهوم" والماصدق وثنائية المحور والتفسير. والثانی: مبادئ تفسير النصوص واستراتيجيات التلقی والقراءة، مثل: قواعد تحديد الأبنية الدلالية الكبرى للنصوص، وعلم دلالة الإحالة وما يتيحه من إعادة

بناء الواقع وتصور الموجودات وعلاقاتها. والثالث: توقف فهم المعنى ومحاولة تحقيق أمن اللبس أحيانًا على تعرف الأسلوب.

المصادر والمراجع:

- **إستيتية**، سمير، ۲۰۰۸ – **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**. ط۲، عالم الكتب الحديث، إربد، وجدارا للكتاب العالمى، عمّان.
- **أنيس**، تامر، ۲۰۰۸ – **الإحالة فى القرآن الكريم دراسة نحوية نصية**. ط۱، مكتبة الإمام البخارى للنشر والتوزيع، القاهرة.
- **بعلبكى**، رمزى، ۱۹۹۰ – **معجم المصطلحات اللغوية: إنجليزى–عربى**. ط۱، دار العلم للملايين، بيروت.
- **توماس** أ. سلوان، ۲۰۱۶ – **موسوعة البلاغة**. ط۱، ترجمة نخبة بإشراف عماد عبد اللطيف، المركز القومى للترجمة، القاهرة.
- **حامد**، عبد السلام، ۲۰۱۶– **الشكل والدلالة: دراسة نحوية للفظ والمعنى**. ط۱، دار كنوز المعرفة، عمّان.
- **حسّان**، تمّام، ۲۰۰۰– **البيان فى روائع القرآن**. ط۲، عالم الكتب، القاهرة.
- **حسّان**، تمّام، ۱۹۷۳ – **اللغة العربية معناها ومبناها**. ط۱، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ––––––، ۲۰۰۶ – **مفاهيم ومواقف فى اللغة والقرآن**. ط۱، عالم الكتب، القاهرة.
- **حموده**، طاهر سليمان، ۱۹۸۳– **دراسة المعنى عند الأصوليين**. ط۱، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- **خطابى**، محمد، ۲۰۱۲– **لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب**. المركز الثقافى العربى، بيروت، الدار البيضاء.
- **الخولى**، محمد، ۲۰۰۱– **علم الدلالة (علم المعنى)**. دار الفلاح، الأردن.
- **السامرائى**، فاضل صالح، ۲۰۰۰ – **الجملة العربية والمعنى**. ط۱، دار ابن حزم، بيروت.
- **سيبويه**، ۱۹۸۸– **الكتاب**. تحقيق عبد السلام هارون، ط۳ مكتبة الخانجى، القاهرة.
- **صالح**، عبد الرحمن الحاج، ۲۰۱۲ – **الخطاب والتخاطب فى نظرية الوضع والاستعمال العربية**. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- **فان دايک**، ۲۰۰۱– **علم النص مدخل متداخل الاختصاصات**. ترجمة سعيد بحيرى، ط۱، دار القاهرة للكتاب.

- ـــــــــــ، ٢٠١٣- **النص والسياق، استقصاء البحث فى الخطاب الدلالى والتداولى**. ترجمة عبد القادر قنينى، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

- **فولفجانج** هاينه من وديتر فيهفيجر، ١٩٩٩ - **مدخل إلى علم اللغة النصى**. ترجمة د. فالح بن العجمى، جامعة الملك سعود، الرياض.

- **القرطاجنى**، حازم، د.ت - **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**. تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية.

- **الكفوى**، أبو البقاء – **الكليات**. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصرى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **المتوكل**، أحمد، ٢٠١٣ - قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية، ط١، منشورات ضفاف (بيروت) والاختلاف (الجزائر).

- **مصلوح**، سعد، ٢٠٠٤ - **فى اللسانيات المعاصرة دراسات ومثاقفات**. ط١، عالم الكتب، القاهرة.

- ابن هشام، ١٩٩٧- الألغاز النحوية، تحقيق موفق فوزى الجبر، ط١، دار الفكر العربى، دمشق والقاهرة.

- **ابن هشام**، د.ت - **مغنى اللبيب**. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح، القاهرة.

- **وايلز**، كاتى، ٢٠١٤- **معجم الأسلوبيات**. ترجمة خالد الأشهب، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

- **وهبة**، مجدى وكامل المهندس، ١٩٨٤- **معجم المصطلحات العربية فى اللغة والأدب**. ط٢، مكتبة لبنان، بيروت.

Acknowledgements

I would like to express my thanks to reviewers for their valuable suggestions on an earlier version of this paper.

Declaration of Conflicting Interests

The author(s) declared no potential conflicts of interest with respect to the research, authorship and/or publication of this article.

Funding

The author(s) received no financial support for the research, authorship, and/or publication of this article.

REFERENCES

Estetia, S., (2008) *"Linguistics: Function, and Method"*. 2th edition, Modern World of Books, Erbad: and Jadara for International Books, Omman.

Anis, T., (2008) *"Referral in the Noble Qur'an, a textual grammatical study"*. 1th edition, Cairo: Al-Imam Al-Bukhari Library for Publishing and Distribution.

Baalbaki, R., (1990) *"A Dictionary of Linguistic Terms: English-Arabic"*. 1th edition, Beirut: Dar Al-Ilm for Millions.

Thomas A. S., (2016) *"Encyclopedia of Rhetoric"*. 1th edition, under the supervision of Emad Abdel Latif, Cairo: The National Center for Translation.

Hamed, A. S., (2016) *"Form and semantics: a grammatical study of the word and meaning*". 1th edition, Omman: Dar Treasures of Knowledge.

Hassan, T., (2000) *"The statement in the masterpieces of the Qur'an*". 2th edition, Cairo.

Hassan, T., (1973) *"The Arabic language, its meaning and structure"*. 1th edition, Cairo: General Egyptian Book Organization.

----------, (2006) *"Concepts and attitudes in the language and the Qur'an*". 1th edition, Cairo.

Hammouda, T. S., (1983) *"A study of the meaning of the fundamentalists*". 1th edition, University House, Alexandria.

Khattabi, M., (2012) "*Linguistics of the Text: An Introduction to Discourse Harmony*". Arab Cultural Center, Beirut: Casablanca.

Al-Khouli, M., (2001) *"Semantics (the science of meaning)*". Jordan: Dar Al Falah.

Al-Samerrai, F. S., (2000) *"Arabic sentence and meaning*". 1th edition, Beirut: Dar Ibn Hazm.

Sibawayh, (1988) "*The book*". Investigation by Abdel Salam Haroun, 3th edition, Cairo: Al-Khanji Library.

Saleh, A. R. A., (2012) "*Discourse and Conversation in Arabic Status and Usage Theory*". Algeria: National Foundation for the Printed Arts.

Van Dyck, (2001) "*Textual science, an interdisciplinary approach*". Translated by Said Behairy, 1th edition, Cairo.

----------, (2013) "*Text and context, a research investigation into semantic and pragmatic discourse*". Translated by Abdelkader Kenini, East Africa, Casablanca.

Wolfgang. H., (1999) "*An Introduction to Textual Linguistics*". Translation by Dr. Faleh bin Al-Ajmi, Riyadh: King Saud University.

Al-Qirtagani, H., (No date). *"Minhaj al-Balghaa and Siraj al-Alibab"* a. Presentation and investigation by Muhammad Al-Habib bin Al-Khoja, Dar Al-Kutub Al-Sharqiah.

Al-Kafwi, A. (No date) "*Colleges*". Investigated by Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry, Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Mutawakel, A., (2013) " *Arabic Language in Functional Linguistics*", 1th edition, Difaf Publications, Beirut.

Maslouh, S., (2004) "*Studies and intercultural studies in contemporary linguistics*". 1th edition, Cairo: World of Books.

Ibn Hisham, (1997) *"Grammatical Puzzles*", investigated by Mowaffaq Fawzi Al-Jabr, 1th edition, Damascus and Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

----------, (No date) "*Mughni Al-Labib*". Investigation by Mohamed Mohi El-Din Abdel Hamid, Cairo: Mohamed Ali Sobeih Library and Press.

Wills, K., (2014) *"A Dictionary of Stylistics*". Translated by Khaled Al-Ashhab, 1th edition, Beirut: The Arab Organization for Translation.

Wahba, M., (1984) "*A Dictionary of Arabic Terms in Language and Literature*". 2th edition, Beirut: Library of Lebanon.

.

.